UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

Trade and Development Board, sixtieth session

Geneva, 16–27 September 2013

Plenary on Item 11b:
Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people

Speaker: State of Palestine

Tuesday, 24 September 2013

Not checked against delivery *

* This statement is made available in the language and form in which it was received. The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UNCTAD.

كلمة دولة فلسطين في الدورة الستين لمجلس الأمم المتحدة التجارة والتنمية

بند 11 ب - تقرير وحدة المساعدة للشعب الفلسطيني – الاونكتاد

عادل عطية /مستشار

2013/9/**24**

السيد نائب الأمين العام

السيد رئيس الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية

أصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء

السيدات والسادة اسعد الله صباحكم

اود في البداية التوجه بالشكر لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية على الدعم الذي يقدمه، والذي يساهم في التخفيف من المعاناة الإنسانية الناتجة عن أطول احتلال عرفته البشرية في التاريخ المعاصر، احتلال يستهدف مكونات المجتمع كافة، البشرية منها والمادية من خلال القتل والحصار والتدمير ونهب المصادر الطبيعية وضرب القدرات الإنتاجية.

بعكس العديد من الدول التي تواجه صعوبات اقتصادية ناتجه عن عوامل جغرافيه، وطبيعية وغيرها. ما نعاني منه في فلسطين لا يرتبط بكوارث طبيعية، وليس سببه قلة القدرات، ولا انعدام الموارد، حيث يؤكد تقرير الاونكتاد والبنك الدولي على امتلاك الشعب الفلسطيني طاقات بشرية مؤهلة، وموارد طبيعية كافيه لتحقيق أهداف التنمية في فلسطين المحتلة، وبناء اقتصاد قوي. لكن الكارثة التي نعاني منها هى الاحتلال القائم على مبدءا تدمير ما يبنى، احتلال فريد من نوعه تتميز به اسرائيل عن غيرها من الدول في عالمنا المعاصر، احتلال يعمل على إفشال محاولات البناء التي تقوم بها حكومة دولة فلسطين والمجتمع الدولي.

السيد الرئيس

اود التثنية على تقرير الاونكتاد الذي اعدته وحدة دعم الشعب الفلسطيني، واشكر الطاقم الذي اعد التقرير على المهنية، ودقة التحليل التي تكشف بشكل لالبس فيه عن حجم الانتهاكات التي ترتكبها القوه القائمة بالاحتلال في المجالات الاقتصادية. هذا هو التقرير الخامس والعشرين الذي يعرض على مجلسكم الموقر. عند النظر الى التقارير السابقة نجد أن الوضع الاقتصادي الحالي اسوء بكثير مما كان عليه قبل بدء عملية السلام في عام 1993. خلافا لالتزاماتها وفق القانون الدولي وعملية

السلام، إسرائيل تشن حرب شامله لإفشال الجهود الدولية في بناء السلام العادل والشامل، وتقوم بفرض حصار شامل أدى إلى تراجع جميع مؤشرات النمو، حيث تراجع دخل الفرد، وتراجعت القدرة الإنتاجية، وشهد الإنتاج القومي المحلى تراجع خطير مما زاد من نسبة البطالة والفقر لتصل إلى نسب تتجاوز ما كانت عليه في بداية التسعينات.

السيد الرئيس،

تمثل سياسة الاستيطان ألعقبه الرئيسية أمام التنمية وتقضي على أفق التقدم. ومنذ بداية الاحتلال عام 1967 تعمل إسرائيل على تحويل الأرض المحتلة إلى سوق استهلاكية للمنتجات والسلع الإسرائيلية وبالأخص منتجات المستوطنات. كما وتعمل على مصادرة الأراضي والممتلكات من اجل بناء المستوطنات، ودفعت بنصف مليون مستوطن يعيشون في 280 مستوطنة تبنى على أراضي زراعية تصادر من السكان الأصليين لبناء مساكن للمهاجرين اليهود. وتقوم قوات الاحتلال بمنع الفلسطينيين من الوصول إلى ما يمكن زراعته من ما تبقي من الأراضي محاذية للمستوطنات. وسيؤدي استمرار الاستيطان الى القضاء على حل الدولتين، حيث

سجل العام الماضي ارتفاع بنسبة 212% في عدد الوحدات السكينة التي بنتها حكومة نتتنياهو في المستوطنات.

أدت سياسة مصادرة الأراضي إلي تقليص مساحات الأراضي لزراعة وتراجع حصة قطاع الزراعة في الإنتاج القومي لتصل فقط الى7%, وهى ادني نسبة في العالم. وتسيطر إسرائيل فعليا على 60% من أراضي الضفة الغربية وتقوم بسرقة المياه الجوفية لمصلحة المزارع الإسرائيلي. فكيف يمكن تحقيق التنمية و 80% من مياه فلسطين الجوفية تعطي للمستوطنات؟ الأرقام وحدها تكفي لوصف الكارثة، حيث بلغت حصة المستوطن الإسرائيلي220 لتر ماء لليوم, مقارنة مع 70 لتر للمواطن الفلسطيني. كيف يمكن ايها السيدات والسادة تحقيق التنمية في ظل سياسة الابارتيد والتدمير الذي تمارسه إسرائيل، الدولة العضو في المنظمة الدولية والتي عليها الالتزام بمبادئ القانون الدولي.

وتكتمل الصورة المأساوية لسياسة التخريب المتعمد مع بناء جدار الفصل العنصري، الذي تسبب في تدمير مساحات شاسعة من الأراضي والممتلكات، حيث ارتكبت إسرائيل مجزرة بيئية باقتلاع أكثر من مليون ونصف مليون شجرة مثمرة من أشجار الزيتون والعنب التي تمثل مصدر دخل لمئات الألوف من العائلات.

وتفيد احصاءات منظمات حقوقية الى ان إسرائيل هدمت 28 ألف بيت منذ بدء الاحتلال عام 67، مما استنزف طاقات الحكومة والمجتمع الدولي في معالجة اثأر الاحتلال بدل من الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية. كما ويحول جدار الفصل العنصري دون الوصول إلى مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الواقعة بين الجدار وحدود عام 1967.

ان الحصار البري والبحري والجوي المفروض على 4 مليون شخص في غزة والضفة الغربية يحد من أفق التنمية، والحواجز العسكرية تعطل حركة السلع والإفراد. مساحة الضفة الغربية المحتلة لا تتجاوز 8/1 من مساحة سويسرا، مقطعة الى كنتونات صغيرة بسبب شبكة من الطرق لربط المستوطنات، وتمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين من السفر على 2116 كم من هذه الطرق المخصصة فقط لاستخدام المستوطنين اليهود. فكيف يمكن تحقيق أهداف التنمية ونحن غير قادرين على السير على طرق بنيت في أراضينا؟ اسأل ممثل القوة القائمة على الاحتلال إذا كان موجودا، ماذا تسمى هذا الإجراءات في العلاقات الدولية ولغة القانون؟ هل يوجد مكان أخر في العالم فيه طرق مخصصة لأشخاص دون آخرين؟ زد على ذلك الإرهاب الذي يمارسه المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، حيث يكشف

تقرير البنك الدولي لشهر مارس 2013 عن قيام المستوطنين اليهود اقتبس "بالاعتداء على المزارعين، وتدمير المحاصيل الزراعية، واقتلاع الأشجار المثمرة؛ وقتل المواشي وتسميم أبار المياه" نهاية الاقتباس، مما يقود إلى القضاء على أفاق التنمية.

السيد الرئيس

تتفق تقارير الوكالات الدولية المتخصصة مع ما ورد في تقرير الانكتاد لهذا العام، حيث يشير التقرير وهنا اقتبس "الى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، نتيجة استمرار القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقدان الأراضي وموارد الإنتاج والأفاق السياسية القائمة" انتهاء الاقتباس. ومن المتوقع أن تزداد الأوضاع تدهورا حيث تعمقت الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية بسبب قلة الموارد، وتراجع مستوى المساعدات الدولية،ولجوء إسرائيل إلى سياسة القرصنة المالية من خلال حجز والتهديد بمصادرة عائدات الضرائب.

كما ويؤكد التقرير على ان الحصار المفروض على فلسطين ادى الى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل بطالة الى ما يزيد عن27% وهذا

يعد من اعلى المعدلات في العالم، الأمر الذي يؤثر على النسيج الاجتماعي وفقدان المهارات. من جانبه اشار تقرير برنامج منظمة الأغذية العالمية الى ان نسبة الفقر قد بلغت 26%، وحذر التقرير من استفحال حالة انعدام الامن الغذائي بسبب الإجراءات الإسرائيلية التي تحول دون وصول المزارعين الى اكثر من ثلث الأراضي الزراعية.

تنبع اهمية تقرير الاونكتاد لهذا العام في الكشف عن خسارة الخزينة الفلسطينية التي قد تصل حسب التقديرات الاولية الى 300 مليون دولار بسبب ازدياد تهريب السلع إلىالأسواق الفلسطينية وعدم الكشف عن حجم الضرائب التي تجنيها إسرائيل لمصلحة السلطة الفلسطينية وفقا لاتفاقية باريس لعام 1994.

السيد الرئيس

يشكل الخلل في الميزان التجاري مؤشرا إضافيا على سياسة استعباد(Slavery) الفلسطينيين والهيمنة على مقومات الاقتصاد. حيث يتسبب الحصار الشامل في انعدام أفق التجارة الخارجية وبالتالي تعطيل القدرة الإنتاجية. إسرائيل تسيطر تماما على أسواق فلسطين واقتصادها.حيث يشير تقرير الاونكتاد الى ان حجم الواردات الفلسطينية للعام الماضي بلغ 6.5 مليار دولار، منها 4.5 مليار دولار سلع تم

استيرادها من إسرائيل. بينما بلغ حجم الصادرات 760 مليون دولار، منها 400 مليون قيمة سلع صدرت إلى إسرائيل. بذلك يصل حجم العجز في الميزان التجاري 3.7 مليار دولار لمصلحة إسرائيل. هذا المبلغ ضعف إجمالي المساعدات الدولية التي تستخدم في سد العجز في ميزان التجاري مع اسرائيل.

السيد الرئيس

لقد تسبب عزل القدس عن محيطها الفلسطيني الى الحاق اضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني وعطل فرص التنمية في المدينة. حيث تعمل اسرائيل منذ عام1967، وبصورة منهجية على تهويد القدس العربية من خلال بناء المستعمرات لليهود، والزج بالمزيد من المهاجرين اليهود الى المدينة، وطرد الفلسطينيين من مساكنهم ثم هدمها .ومنذ عام 1967 تم ابعاد 7000مقدسي عن مساكنهم، وهدم 2000 منزل وتعمل اسرائيل على تسهيل سيطرة المستوطنين على ممتلكات الكنائس المسيحية، وتحفر الانفاق تحت المسجد الاقصى وتوفر الحماية الى المستوطنين المتطرفين الذين يمارسون الارهاب ضد المدنيين الفلسطينيين.

تلعب القدس، عاصمة فلسطين، دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، حيث ادى عزل المدينة عن باقي الاراضي المحتلة، الى تردي الخدمات التعليمية والصحية،

وتراجع الاستثمارات. ويشير تقديرات الانكتاد الى ان خسارة الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار وفصل القدس قد تتجاوز 700 مليون دولار في العام مما تسبب في خلق ظروف معيشية قاسية والى ازدياد الفقر بين سكان المدينة.

السيد الرئيس

شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجع كبيرا نتيجة الانتهاكات الإسرائيلية. أما النمو الذي سجل خلال العام الماضي والذي بلغت نسبته 7% ، جاء نتيجة استمرار وصول المساعدات الدولية ، وجهود الحكومة الفلسطينية في تحسين إدارة الموارد المتوفرة.

ويخلص تقرير الاونكتاد وتقرير البنك الدولي إلى التاكيد على ان المساعدات الدولية تبقى ذات اثر محدود، ولن تقود إلى نمو مستدام بسبب الإجراءات الإسرائيلية، حيث توظف المساعدات لمواجهة الاحتياجات الإنسانية وتغطية كلفة الاحتلال ولا توظف في بناء قاعدة اقتصادية فعالة. فهل يمكن السكوت على هذه الجرائم والانتهاكات ؟ إلى متى ستستمر إسرائيل بتعطيل الجهود الوطنية والدولية لتحقيق أهداف التنمية؟ عليه ندعو منظمتكم الموقرة الى اتخاذ إجراءات عملية واضحة،ودراسة سبل فرض عقوبات على الدولة القائمة بالاحتلال لثنيها عن سياسة التخريب التي تتبعا. كما ونوجه التحية الى الدول المانحة وندعوها الى محاسبة إسرائيل على الجرائم التي

ترتكبها،وإرغامها على إزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية. في هذا الصدد ترحب فلسطين بالقرار الشجاع الذي تبناه الاتحاد الأوروبي والخاص باستثناء المستوطنات من الاتفاقيات الثنائية مع إسرائيل، كما ونثمن قيام الاتحاد دعوة الشركات الاوروبية عدم التورط في انشطة متعلقة بالاستيطان، وإلغاء جميع التعاملات مع الشركات التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي. ندعو جميع الدول الأعضاء والتي لها علاقات مع الاحتلال اتخاذ إجراءات مماثلة.

ختاما سيد الرئيس، يرحب وفد بلادي بالأمين العام الجديد متمنين له التوفيق في مهامه الجديدة. كما ونود تقديم الشكر لسكرتارية الانكتاد ونرحب بتقرير وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني لعام 2013 ، ونود التاكيد عن التزام حكومة فلسطين على التعاون مع منظمتكم وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لضمان تنفيذ المهام المناط بها. كما وندعو الأمانة العامة العمل على تعزيز قدرات وحدة دعم الشعب الفلسطيني وتوفير الموارد الأزمة لتنفيذ ولاية الانكتاد 13 ونأمل بان تتوفر الظروف الملائمة لتوظيف هذه الاموال واستثمارها بشكل مستدام لبناء اقتصاد وطني يليق بالشعب الفلسطيني ودولته المستقلة.

شكرا السيد الرئيس